

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ (بالتفويض،

باعتراض المخاطبة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٠/١٢/٢٧

باعتراض المخاطبة «التقديرية» للغرفة عن العام المالى ٢٠١١؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٣/٢٠؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٥٠٣٣٧٠٠ ج (فقط خمسة ملايين وثلاثة وثلاثون ألفاً وسبعمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٧٢٢٦٦ ج (فقط مليونان وسبعمائة واثنان وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وستون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٣١١٤٣٩ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وأحد عشر ألفاً وأربعينية وتسعة وثلاثون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١١/٣/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى